

## مؤسسة الأوقاف في قسنطينة في العصر

### الحديث

### مصادر وطروحات

فاطمة الزهراء قشي

تتناول مداخلتنا مسألة وثائق مؤسسة الأوقاف بقسنطينة، من خلال عرض لمضمون ما اصطلح على تسميته «بملف صالح باي» للأوقاف، والتي توجد نسخة مصورة منه بأرشفيف ولاية قسنطينة.

وبالرجوع إلى هذا الملف يمكن تصنيف وثائقه من حيث مضمونها إلى صنفين: الصنف الأول عبارة عن وثائق أوقاف

خيرية (عامة) تعود على الجامع الأعظم بقسطنطينة الذي اعتنى صالح باي به وعمل على ترميمه. والصنف الثاني هو مجموعة من عقود أوقاف أهلية (ذرية) ترجع في مجملها إلى فترة حكم صالح باي (1771-1792م).

إن دراسة وثائق الوقف هذه تمكن الباحث من تكوين فكرة عن مقتضيات صالح باي وتحديد معالم مشروعه العمراني بقسطنطينة، هذا المشروع المتمثل في إنشاء عدة مؤسسات علمية ومحلية تجارية، سمحت بتشكيل مركز جديد لقسطنطينة عرف بسوق الجمعة، قبل أن يعرف لاحقا بسوق العصر.

انطلاقا من هذه الوثائق الوقفية، نحاول في مداخلتنا عرض إشكالية تقوم على قراءة تحليلية للسياسة العمرانية لصالح باي، وذلك في إطار ما أحدثه من تغيير في الخريطة العمرانية لقسطنطينة، دون أن نهمل ما يتصل بها من دلالات رمزية للمعالم العمرانية للمدينة. وهذا ما يدفعنا إلى طرح تساؤلات تتعلق بمدى إمكانية استغلال الوثائق الوقفية لصالح باي في قراءة للتركيبة الاجتماعية لمؤسسي الوقف والمستفيدين منه، مثل فئة نظار الأوقاف وما يرتبط بها من ظاهرة انتشار الأوقاف وتحديد وضعية الملاك وملامح الملكية المتعلقة بالوقف.

## **Les waqfs de Constantine: sources et thèses**

**Fatma-Zohra GUECHI**

Cette communication aborde les documents de l'institution du waqf dans la ville de Constantine, à travers la présentation du contenu de ce qu'il est convenu d'appeler "le registre de Salah Bey" dont une copie est conservée dans les archives de la Wilaya de Constantine.

Ce registre se compose de deux types de documents. Le premier groupe concerne les documents des waqfs dévolus à la Grande mosquée de Constantine construite par Salah Bey. Le deuxième est un ensemble de contrats de waqfs ahli (dhourî) datant du règne de Salah Bey (1771-1792).

Un premier inventaire de ces documents permet de se faire une idée sur les objectifs du projet urbain mené par ce Bey à Constantine et qui fut concrétisé par la

réalisation d'institutions d'enseignement et d'établissements commerciaux qui ont constitué le nouveau centre de Constantine connu sous le nom de Souk-el-Djemaâ avant de prendre le nom de Souk el-aqr.

A partir de ces documents de waqf, notre problématique repose sur une lecture de la politique urbaine de Salah Bey et les transformations qu'il opéra sur la structure urbaine de la ville ainsi que ses réalisations architecturales symboliques.

A cet égard, des questions s'imposent sur les possibilités qu'offre l'exploitation des documents des waqfs datant du règne de Salah Bey pour une identification de l'appartenance sociale des fondateurs de waqfs et leurs bénéficiaires, comme le Nadher el-waqf, et pour une évaluation de l'expansion du waqf et les caractéristiques des propriétaires qui s'y rattachent.

## ○ مؤسسة الأوقاف في قسنطينة

في العصر الحديث

مصادر وطروحات

فاطمة الزهراء قشي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة منتوري قسنطينة

### المقدمة:

الأوقاف مؤسسة مركزية في البلاد الإسلامية وقد لعبت أدوارا متشعبة أثرت في الحياة الاجتماعية في المدن والأرياف. وبجانب المعطيات المستقاة حول طبيعة الوقف ومذاهبه وأبعاد تلك الاختيارات يمكن توظيف مادة الأوقاف في دراسة العمران والمعالم العمرانية وحركة الملكية العقارية، كما تفيد في دراسة كمية ذات بعد ديموغرافي ولكن لفت انتباهنا في عقود أوقاف قسنطينة الكمية المعتبرة من الأعلام الجغرافية التي ترجع لفترة سابقة عن التحولات الاستعمارية وتحفظ بالتالي الأسماء السائدة آنذاك.

## 1. التعريف بالوثيقة:

تتوفر لدينا حول قسنطينة نوعان من وثائق الأوقاف:

- نوازل وفتاوى قسنطينة وهي مسائل الحبس (الوقف) المطروحة على الفقهاء للإبداء الرأي والإفتاء في شأنها حسب أحكام المذهب المتبع والعرف السائد. توجد نماذج من هذه المسائل في باب «الهبة والصدقة والوصايا والحبس» من كتاب النوازل لجامعه محمد بن عبد الكريم (الحفيد) الفكون(1). ويضم هذا الكتاب الذي لا يزال مخطوطاً، مسائل مختلفة أجاب عنها علماء قسنطينة وعلى رأسهم الشيخ عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن يحيى الفكون، الشهير بشيخ الإسلام، مع فتاوى للشيخ عمر الوزان وعدد من أفراد عائلته، كما يضم استفسارات موجهة إلى فقهاء تونس وفاس والقاهرة(2).

والكتاب في مجموعه يتألف من 588 صفحة ويشمل على ثمانية فصول تضم 350 نازلة ساهم في الإجابة عنها ثمانون فقيهاً، تتعلق كلها كما سبقت الإشارة بمسائل الهبة والصدقة والوصايا الحبس. وقد أجاب العلماء على استفسارات حول إمكانية فسخ الحبس لأغراض سياسية أو عائلية، وحول محاولات التراجع عن بند أو إدخال شروط. وهذا ما يجعلها مصدراً أساسياً في التعرف على الأجواء السياسية والمشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المؤسسون للوقف من جهة والمستفيدين منه من جهة ثانية.

ومن هذه المسائل استفسار حول إمكانية التراجع عن بيع من طرف بيت المال مرت عليه سنوات وقام المستفيد الجديد بتحييسه على ذريته، في

الوقت الذي أراد الحاكم الجديد فسخ البيع بحجة الغبن على حساب بيت المال. وهذا ما جعل الفقيه الذي وجه له السؤال للفصل في المسألة يفتي بالتراجع عن بيع ثم عرضه للمزاد العلني حسب شروط الوقف وبتفويض من الأمير. وهو بعمله هذا فتح باب التراجع في مثل هذه المعاملات الصادرة عن أمير سابق مما يجعلها سابقة «لم تبق أية معاملة لمستفيد إلا ويتعرض لها القضاء».

وبجانب الأوقاف الأهلية هناك نوازل عدة تلفت انتباه الباحث وتتمثل جلها في محاولة الورثة المستفيدين فسخ الحبس أو تغيير بعض بنوده. وهذه أيضا مسألة تكشف لنا عن الضغوط الاجتماعية التي يعيشها المعنيون. يلاحظ في هذا الشأن التراجع في الشهادة عن تأسيس الحبس نفسه أو المطالبة بالمناب كما يتصوره المعني أو حسب المنصوص عليه في عقد التحبيس. فقد تكون المسألة رفضا للناظر القائم على شؤون الوقف.

تفيدنا مثل هذه المسائل في الجانب الاجتماعي والسياسي والفقهية وتسمح لنا برسم ملامح المجتمع في تفاعلاته مع مشاغل الحياة اليومية، إلا أن نص النوازل يرد عادة خال من الأعلام والمعالن إذ تسحب من نص السؤال حتى لا يعرف صاحبها من جهة وحتى تصبح الفتوى قضية نموذجية يمكن تعميم الرأي الشرعي في المسائل المماثلة. هذا وتتكامل عقود الوقف والنوازل حول الوقف لدراسة اجتماعية شاملة ولكن لا يمكن توظيف هذه الأخيرة في دراسة الأعلام الجغرافية التي أردنا التركيز عليها في هذه المداخلة.

وعليه سنركز في مداخلتنا على دفتر صالح باي للأوقاف الذي يعد خزاناً ثرياً ينتظر من يرصد محتواه المتنوع وخاصة في مجال الأعلام والمعالم.

## 2. وصف الوثيقة:

- عقود الأوقاف التي نقدمها في هذا الصدد إلى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي وتحديدًا إلى فترة حكم صالح باي (1771-1792). تتمثل باختصار في ورقات متفرقة عددها 73 صفحة وبها أكثر من 60 عقداً. توجد العقود الأصلية لهذه في حوزة عائلة ابن جلول، أما النسخة المصورة أو المنقولة منها فهي محفوظة بمصلحة الأرشيف لولاية قسنطينة. قام بنسخها وتقديمها للأرشيف الأستاذ المحامي ابن الطرشة. وحسب تحليلنا لهذه العقود نرجح أن جلها ينسب إلى دفتر الأوقاف الذي أمر صالح باي بوضعه لجرد أملاك المحبوسة على المساجد والمؤسسات التعليمية والاجتماعية.

يبدو أن الملف الذي بين أيدينا ناقص إن لم يكن جزء من سجل ضاعت بعض أوراقه أو لم يحفظ كله. وهذا السجل واحد من بين مجموعة سجلات تضم أكثر من مائة دفتر؛ لكل مسجد دفتر خاص به، دونت فيه بأمر صالح باي قائمة الأملاك الموقوفة عليه. وقد سبق للفرنسيين أن ذكروا هذا الأمر في دراساتهم وجردهم لأملاك المدينة بعد احتلالها.

لقد تناول مسألة هذه الأوقاف العديد من الباحثين فيما بعد (3)، وعلينا الآن مواصلة البحث عن باقي السجلات، على أمل العثور على بعضها عند

الخواص الذين مازالوا يحتفظون ببعض الوثائق العائلية من عقود ملكية وتركة وأوقاف.

يحتوي هذا الملف الذي رجعنا إليه على عقود أوقاف جلهما خيري (عام) وبعضها أهلي (ذري). وقد كان صالح باي وراء نصف عمليات تأسيس هذه الأوقاف. وقام بتأسيس النصف الثاني العديد من أعيان المدينة ومن بينهم وكيل بيت المال رضوان خوجة وناظر مسجد سيدي السبعيني مصطفى قيصارلي. وكان الجامع الذي أحدث بنيانه السيد صالح باي بسوق الجمعة، هو المرجع الأول للأوقاف الخيرية والأخير في الأوقاف الأهلية. هذا وضم الملف بعض الاستثناءات إذ ذكر كل من الجامع الكبير بالبطحاء وجامع باب الوادي مرة واحدة كما وردت إشارة إلى أن مصطفى قيصارلي الذي بني سبالة (عين ماء) قرب جامع صالح باي /سيدي الكتاني إنه حرص على بقائها واستمرار مدها المارين بمياه الشرب بوقف العديد من الأملاك عليها.

كما تمت كل هذه الوقفيات على المذهب الحنفي لما يضمن للمؤسس بالاستمرار على رعاية أوقافه واستفادة عقبه منها.

### 3. تساؤلات وكيفية توظيف المعطيات:

- عقود الأوقاف مصدر لدراسة عمرانية:

ما هي المسائل المطروحة للبحث؟ وكيف يمكن توظيف هذه المعطيات المتفرقة أحيانا والقليلة أحيانا أخرى؟

لقد سمح لنا دفتر صالح باي هذا بمتابعة خطواته العمرانية ورسم ملامح مشروعه المعماري المنحصر في منطقة سوق الجمعة. لقد بني الجامع والمدرسة بمحاذاته ثم دار مقابلة للجامع وجعل من طابقها السفلي حوانيت متعددة يعود ريعها على الجامع المذكور. وقد فضل صالح باي الإقامة بداره وهو على رأس بايلك الشرق، ولم يسكن بدار الإمارة. وهذا ما ساعد على نقل المركز السياسي والاقتصادي للمدينة إلى سوق الجمعة.

نتبين من هذا الملف أن صالح باي قد أجرى معاملات كثيرة بين شراء ومعاوضة مع أعيان المدينة وملاكها من المسلمين واليهود، وقام ببعض المعاوضات بين أملاك موقوفة على المساجد. لقد حرص في كل ذلك على أن تكون الفائدة لصالح الجامع أو المسجد على حساب المعاوض، لأنه ألح في أمر تنظيم الأوقاف على منع المعاوضات مهما كان شأنها. وقد تبين من نشاط صالح باي مكانة الوقف كأداة في تنظيم العمران ورسم سياسته.

كما يمكننا هذا الملف بقراءة الجغرافية الاجتماعية وتوزيع السكان والحرفيين حسب الأحياء، وبدراسة الممارسات السائدة في مجال الوقف بتحليل الأولويات في قائمة المستفيدين بين الأهلي والخيري وبين الأجيال وبين الذكور والإناث... وكذا دراسة الشروط الفرعية والمذهب المتبع.

#### - عقود الأوقاف مصدر لفهرس الأعلام الجغرافية

تتزرع عقود الأوقاف ما ورد منها في دفتر صالح باي على وجه الخصوص، بالأسماء الجغرافية فضلا عن الأعلام البشرية. وإن اقتصرنا

الوثائق في تعريف الملكية الموقوفة على ذكر طبيعتها وموقعها وتسجيل ثمنها في حالة الشراء (قبل التحبيس). وقد بذل العدول الموثقون جهودا كبيرة لرسم حدود العقار اعتمادا على مجاري المياه من وديان وشعاب مهما كانت صغيرة والتي تفصل بين قطعة وأخرى. كما ارتكزوا في تعريفهم على أسماء ملاك الأراضي المجاورة مما يوفر مادة غزيرة حول الملكية نفسها ومدى انتقالها والملاك الذين تداولوا عليها. من ثمة يمكن اعتماد الأوقاف مصدرا لدراسة الأعلام الجغرافية فضلا عن الاستفادة منها في دراسة اجتماعية للملكية والملاك وهو أسلوب معمول به بين الباحثين.

إن وثائق الأوقاف القسنطينية لم توظف بعد في دراسة التسمية الجغرافية من حيث الأصول اللغوية والدلالات ومن حيث توظيف هذا المصطلح أو ذاك في هذا الموقع أو ذاك. فالمهمة شاقة والميدان بكر، خاصة فيما يخص التسمية في الفحوص والضواحي والأرياف المحيطة بمدينة قسنطينة.

وفما يخص المجال الحضري، داخل الأسوار، لقد ورد في دفتر صالح باي للأوقاف أسماء معروفة وأخرى متداولة مما يسمح لنا بتصحيح التحريفات التي لحقتها بفعل الزمن وذلك بالرجوع إلى أقدم الأسماء المعروفة للتأريخ للمكان. وربما أحسن ما يجب القيام به في هذا الشأن في المرحلة الأولى هو الرصد الكامل لكل الأسماء الواردة لوضع فهرس للأعلام سابق عن الاحتلال الفرنسي مما يعطي مرجعية متينة لعملية إعادة التسمية.

يمكن توظيف فهرس الأعلام الجغرافية في إنجاز قاموس عن التسمية وتأصيلها وموطن تداولها وتاريخ بروزها واندثارها قدر الإمكان. بحيث يمكن التوقف عند اختيار أسماء المواقع ومدلولاتها وكيفية استمرارها لأنها تبرز كيفية تفاعل الإنسان مع محيطه وكيف ترك بصمات ذاتية تشهد على الحدث من جهة وكذا الممارسة لتقوية الذاكرة الجماعية وتدعيم ارتباط الفرد بماضيه وحاضره.

تفيد الأعلام والرموز والمعالم والأسماء في استنطاق المخزون الحضاري ذلك أنها خلاصة حوار الإنسان مع وسطه وبيئته. إن دراسة المجال وتسمياته من خلال عقود الأوقاف والملكية تكتسي أهمية إضافية لما عاناه المجال الجزائري من تغيير تعسفي بالباسه تسميات دخيلة فرضتها الهيمنة الاستعمارية خاصة، والتي تكرست في التعامل الرسمي ورسخت رموزها فوق اللوحات الجدارية والأزقة وإشارات المرور وفي مداخل المدن والقرى على مدى أكثر من قرن من الزمن، فاستدلت بها مصالح الإدارة والبريد وغيرها بل ورسخ بعضها في التداول اليومي بين السكان فاندثر فهرس الأسماء القديمة وتلاشت ملامحه ودلالاته.

إذا كانت الأحياء الرئيسية بمدينة قسنطينة العتيقة مازالت تعرف بمسمياتها الأصلية في التداول الشعبي مثل «رحبة الصوف» و«سوق العصر» أو «باب القنطرة» و«زنقة مقيس»، فإن مصطلح «لابريش»، على سبيل المثال لا الحصر، يعتبر دخيلاً لأنه كلمة فرنسية قد حل محل «باب الوادي» الذي فقد بالتداول شحنة مدلوله اللغوي ورمزيته التاريخية إذ كان يقصد بكلمة «لابريش» الثغرة التي أحدثتها مدفعية جيش الاحتلال

الفرنسي في سور المدينة ومثلت نقطة اختراقه الأولى في أكتوبر 1837. لقد أصبح الموقع بعد ذلك ساحة كبيرة تربط بين الصخر العتيق التي تحدد حدود المدينة القديمة وبين توسعات المدينة الجديدة نحو هضبة كودية عاتي.

تبقى مثل هذه الأعلام شاهدة على تاريخ متقلب اندثرت معالمه المعمارية بفعل الزمن والإنسان وما ارتبط بهما التغيرات التي أدخلت على النسيج العمراني بشق طرقات أوسع مثل «الطريق الجديدة» لتصل مختلف الأبواب بالمنافذ الرئيسية للمدينة. بحيث هدمت بنايات وحولت أخرى عن مهامها بحجة الصالح العام ومتطلبات الإدارة الاستعمارية.

لقد ضمت الوثائق أسماء المساجد والزوايا عشرات الأولياء رجالا ونساء، ولم تخلد الذاكرة الجماعية مسارات العديد منهم. ويمكن متابعة ذلك برصد المعلومات الواردة في عقود الأوقاف عبر القرون والتأريخ لظهور هذا الاسم أو ذاك ومن ثم التأريخ للمعلم أو العالم الذي منحه اسمه. وإن دراسة أولية تسمح لنا بملاحظة أن جل الأولياء الذين رسخت أسماؤهم بالزوايا والمساجد في قسنطينة يعود تاريخهم إلى القرن السادس والسابع عشر وحتى الثامن عشر، مما يبين أثر التأريخ المتأخر في هذا الباب وما يزيد في أمل العثور على معطيات كفيلة بإثراء تاريخ المدينة وأعلامها.

لقد قمت برصد كل أسماء الأماكن الواردة في عقود الوفيات لسنة 1840 والتي تميزت بذكر عنوان الإقامة لكل من للشهود والمصرح بالوفاة

مما سمح باستخراج قائمة كبيرة ومتنوعة جلها تسميات عربية النحت والاشتقاق من الناحية اللغوية. أما من حيث المنبع والمصدر فإن جلها من أعلام المدينة ومعالمها ومظاهرها الطبوغرافية.

في قائمة التعريف بالأماكن نجد البطحا والبرج والبير (البئر) والدرب والدرية والدروج والزلايقة والزرايحة والشط والواد وغير ذلك من المملات على المنحدرات والمرتفعات فضلا عن الأسماء الوظيفية من سواق الغزل إلى فندق الزيت وكوشة الجص. وتبقى أسماء الأعلام البشرية هي الأكثر تداولاً في تعريف الأماكن: إن الملكية ومنها الوقف مؤشر واضح للمكان. فجل الدور تنسب إلى أصحابها ومالكها بل وتعد أكبرها أو أشهرها معالم للاستدلال وسط الأزقة الضيقة. فهذه «دار الفكون بالبطحا» وتلك «دار بن جلول بسوق القصاعين» وأخرى بالنجارين. وفضلاً عن الدور فقد وجدنا «أفران بيرو» و«خربة سيدي السعيد البيري» و«حمام ابن سلطان» و«فندق ابن نويوة» و«جنان ابن عصمان»... وما يلفت الانتباه ويستوجب المقارنة مع ما كان دارجا في المدن الجزائرية الأخرى هو سيادة اللغة العربية في التسميات وغياب العبارات التركية وكذا البربرية من قاموس الأعلام الجغرافية داخل المدينة. (انظر الجدول).

هذا وبجانب لغة المصطلحات الموظفة للتدليل عن الأمكنة، نلاحظ الاكتفاء بإدخال صيغة التعريف على الوصف ليصبح علماً. إذا ذكر «الدرب» أو «الشط» أو «الشارع» أو «البطحاء» أو «الموقف» فلا أحد ينتظر المزيد فهناك «شارع» واحد هو «شارع اليهود» و«بطحا» واحدة و«سويقة» واحدة في قسنطينة.. رغم أنها أسماء نكرة تعريفية للمكان

| تعريف الموقع | المعلم واسم العلم    |
|--------------|----------------------|
| 1. الدريية   | الدريية              |
| 2. بطحاء     | البطحاء              |
| 3. جنان      | جنان ابن عصمان       |
| 4. حمام      | حمام ابن السلطان     |
| 5. حومة      | حومة الشط            |
| 6. حومة      | حومة الطبالاة        |
| 7. حومة      | حومة المناحل         |
| 8. حومة      | حومة الموقف          |
| 9. حومة      | حومة سيدي عبد المؤمن |
| 10. حومة     | حومة شارع اليهود     |
| 11. خربة     | خربة سيدي السعيد     |
| 12. درب      | الزبيري              |
| 13. دريية    | الدرب                |
|              | الدريية              |

وليست أعلام لكن تفرد هذه المحلات جعلها أعلاما عمرانية ومعالم تستعمل للتعريف والاستدلال.

كما تفتح هذه الدراسة باب مراجعة فهرس الأعلام الجغرافية من حيث أصول الكلمات وخاصة تلك التي وصلتنا بالفرنسية وحاولنا نحن

الجزائريون تعريبها من جديد. ومن أمثلة الأخطاء الشائعة في قسنطينة أن «عين بوطنبل» تعريب محرف للعبارة الفرنسية «Eau potable» ومفادها الماء الشروب. مما يعطي لنا فكرة على تداول الكلمات الفرنسية باللهجة العربية والذي أصبح شائعا اليوم (من البلاسا والطروطوار والبوليسي) كما تكشف عن تقاعسنا في البحث وجرينا وراء التفسيرات السهلة، وتكشف عن تلاشي الأصول مع التقدم.

إلا أن المسألة أبسط بكثير بالرجوع إلى وثائق الوقف، فقد عثرنا في أحد عقود الأوقاف على ما يثبت وجود المصطلح والمعلم وهي: «عين أبي طنبل» الواقعة في الفحص وراء الوادي في اتجاه سيدي مبروك (الذي لم نعرثر عليه كتسمية) غير بعيد عن سيدي بومرزوق وهو أقرب منبع يمد المدينة بماء الشرب. في نفس السياق يمكن التذكير بمسألة برج السوس الذي تم تعريبه ببرج عسوس (Borj Assous) وهذا ما يؤكد لنا أن التفسير بالاشتقاق اللغوي قد يؤدي إلى انزلاق خطير إذا ما أهملنا المرجعية التاريخية، قد تصبح من قبيل النكتة مثل قول أحد البحاثة أن «قصر طينة» أصلا لتسمية قسنطينة. قد نجاريه فنقول ربما أو ولما لا، لولا الدلائل التاريخية القاطعة المتناثرة في كل أنواع المصادر التي تربط تسمية المدينة بالإمبراطور قسطنطين الذي أعاد بناءها.

هل تنحصر وظيفة التسميات في «التوطين والتدليل» وهي أغراضها الأساسية؟ بالطبع لا، ولكن البحث فيما تبيح عنه مجال ينتظر الباحثين. قد لا تتفرد عقود الأوقاف بهذه المعلومات حول الأسماء الجغرافية إذ تفيدنا كتب الرحالة أيضا بمعلومات في هذا الشأن لكن ميزة الأوقاف

أنها محدودة في الزمن والمكان وتعطي لنا أكبر عدد من التوضيحات الممكنة حول العقار الواحد مما يجعل الرصد الإجمالي ثري ومعبّر.

إن الاهتمام بفهرس الأعلام وتسميات الجغرافية ومدلولاتها لا يبعدنا عن محتوى العقود التي تفيدنا في دراسة المؤسسة بكل أبعادها، ومنها الخريطة الاجتماعية داخل الأسوار وخارجها للملاك وغيرهم ودراسة ظاهرة الحبس وهل كانت سائدة أو بديلة عن الملكية للتحكم في قنوات التوارث والعمل على ضمان حد أدنى من الموارد للمحبس عليهم، وذلك لمقاومة ظروف المعيشة القاسية. ولهذا الغرض يمكن قياس نسبة الوقف الأهلى مقارنة بالوقف الخيري وكذا الصيغ المشتركة وما يعنيه هذا الاختيار أو ذاك في هذه الفترة من التاريخ أو تلك.

بأسئلة متعددة ومناهج متقاطعة انطلاقا من وثائق الوقف يمكن دراسة مجتمع المدينة والريف وكذا الآليات المؤثرة والمبادئ المؤطرة للسلوكات التي قطعت الأنظمة والأزمنة.

خارج المدينة لا زالت دراسة الأسماء المتداولة ورصدها في بدايتها وتتطلب أساسا اجراء عملية جرد ورصد منتظمة ومتواصلة مع التركيز على المرحلة السابقة للاستعمار وما تلاه من تحولات قصد الفهم التاريخي والإفادة في وضع بنك للمعلومات في مجال الأسماء الجغرافية والتأريخ لظهورها وتداولها وإهمالها أو اندثارها.

إن في إطار هذا العمل وغيره من تاريخ قسنطينة في العصر الحديث سؤااصل الاهتمام بالأوقاف باعتبارها مصدرا للبحث وموضوعا للدراسة كمؤسسة محورية في مجتمعاتنا في القرون الماضية.

## الهوامش:

- (1) - محمد بن الكريم الفكون، نوازل قسنطينة، مخطوط من 564 ص. مكتبة عائلة المؤلف، يوجد ميكروفيلم بأرشفيف ولاية قسنطينة.
- (2) - فاطمة الزهراء قشي، الحياة الفكرية في قسنطينة خلال العهد العثماني: مساهمة عائلة الفكون أو عرض «لكتاب النوازل»، المجلة التاريخية المغربية، تونس، عدد 57-58، جويلية 1990، ص 319-338.
- (3) - ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.

## قائمة المصادر والمراجع:

- للإشارة وليس للحصر لأنني استفدت من قائمة طويلة من الدراسات بصفة غير مباشرة ولم أرجع في هذه المداخلة سوى إلى القليل منها فحسب.
- نوازل قسنطينة مخطوط، مكتبة خاصة لعائلة ابن الشيخ الفقون (سبقت الإشارة إليه).
- دفتر صالح باي للأوقاف: نسخة مصورة محفوظة بمصلحة الأرشفيف لولاية قسنطينة.
- أوراق عائلية متفرقة حول الحبس والأوقاف ترجع للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر للميلاد، مصورة عن عقود أصلية محفوظة عند أصحابها. (وهم أحفاد الذين حبسوها).
- فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة المدينة والمجتمع في النصف الأول من

القرن الثالث عشر الهجري (من نهاية القرن 18 إلى منتصف القرن 19م)،  
رسالة دكتوراه الدولة، جامعة تونس الأولى، 1999، غير منشورة، 564ص.  
- سعيدوني ناصر الدين، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث،  
الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985.  
- سعيدوني ناصر الدين، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية،  
الفترة الحديثة، دار الغرب الإسلامي، 2001.

- Jacques Berque, Maghreb Histoire et Société. Duculot/SNED, Alger.
- Randi Deguilhem, Le waqf dans l'espace islamique. Outil de pouvoir socio-politique. Institut Français de Damas, 1995.
- André Raymond, Grandes villes arabes à l'époque ottomane. Sindbad, 1985.
- Abdelhamid Henia, Propriétés et stratégies sociales à Tunis (XVIe-XIXe siècles). Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis, 1999.
- Ainsi que tous les travaux antérieurs sur Constantine de Cherbonneau, Berbrugger, Feraud, Vayssettes etc.